



Distr,
GENERAL

E/CN.4/1990/82
26 February 1990
ARABIC
Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السادسة والأربعون
البند ١٩ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

رسالة تؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ووجهة إلى وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

أتشرف بأن أرفق طيه نص الرسالة التي بعث بها السيد بوديمير لونكار الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كويilar وطلب فيها أن يتم توزيعها بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة .

وسأكون ممتنًا لو تم تعميم رسالة السيد لونكار بوصفها وثيقة من وثائق لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والأربعين .

(توقيع): جيفوبين ياجيت
السفير ، الممثل الدائم

المرفق

١ - لقد تم تعميم البرقية المؤرخة في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ والمحاجة إليكم من وزير خارجية جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية السيد رئيس مالييل بوصفيها وشقيقة من وثائق الأمم المتحدة . وقد لاحظت مع الاسف أن هذه البرقية تتضمن معلومات مضللة على نحو جسيم وحملات لا أساس لها على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في محاولة لتضليل الأمم المتحدة وتضليلكم شخصيا . ولذلك فإنني أشعر بأنني ملزم بالمساهمة في التوصل إلى فهم موضوعي لهذه المشكلة المعقدة والحساسة .

٢ - ولا شك أنكم تعلمون أن جزءاً من بلدي - محافظة كوسوفو الاشتراكية المستقلة ذاتياً - حيث يشكل الألبان أغلبية السكان ، يتمتع باستقلال ذاتي واسع يكفله الدستور ويطبق في الواقع العملي . ويتمتع الألبان الذين يشكلون أقلية وطنية في يوغوسلافيا بنفس الحقوق التي تتمتع بها سائر الأمم اليوغوسلافية والأقليات الوطنية . ويتم استخدام اللغة الألبانية في محافظة كوسوفو الاشتراكية على أساس المساواة الكاملة في مجال التعليم بما في ذلك على المستوى الجامعي ، وفي الادارة العامة ، والنظام القضائي ، والصحافة ، والاذاعة والتلفزيون ، فضلاً عن سائر المؤسسات العلمية والثقافية لهذه المحافظة . كما أن ممثلي المواطنين الألبان ممثلون على نحو منصف ليس في الأجهزة الحكومية لمحافظة كوسوفو الاشتراكية وفي جمهورية الصرب الاشتراكية التي تشكل المحافظة جزءاً منها بموجب الدستور فحسب ، بل أيضاً في جميع الهيئات الفدرالية مثل مجلس النواب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، ورئيسها وحكومتها الفدرالية . وقد شغل المواطنين من أصل ألباني حتى الان منصبي رئيس الدولة ورئيس المجلس النيابي الفدرالي . كما ترأسوا البعثات الدبلوماسية وشغلوا مناصب عالية في الجيش والأجهزة الأمنية . ولا يوجد الكثير من الأمثلة على هذه الممارسة في بلدان أخرى .

٣ - وعلى مدى فترة ما بعد الحرب ، ما برجت يوغوسلافيا حتى الان تولي اهتماماً خاصاً للتعجيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمحافظة كوسوفو الاشتراكية المستقلة ذاتياً وتحرص لها موارد ضخمة لهذه الغاية . وبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه ، فإن محافظة كوسوفو لا تزال أقل مناطق يوغوسلافيا نمواً إذ تمقارنة من تدني مستوى الانتاجية وارتفاع معدل الولادة ، وهو إلى حد بعيد أعلى معدل في أوروبا ، فضلاً عن مشاكل أخرى ناشئة أساساً عن مخلفات الماضي .

٤ - ومن المؤسف أن كوسوفو هي أيضاً مسرح لأنشطة قومية متطرفة ولقوى انفصالية تعمل في صفوف المواطنين الألبان وتحرك وتحرض من الخارج ، ويتمثل هدفها النهائي

في فصل كوسوفو عن جمهورية الصرب الاشتراكية وعن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية . ولا شك انكم توافقون على أن هذا يشكل تهديداً للسلامة الاقليمية وال النظام الدستوري لبلدي . إن هذه القوى تتجه إلى العنف واستخدام الأسلحة وأعمال التدمير مع ممارسة الإرهاب ، مما يعرض للخطر حقوق المواطنين وحرياتهم والعمل الطبيعي للمؤسسات الديمقراطية للنظام . وفي محاولة لجعل كوسوفو منطقة إثنية خالصة ، فقد دأبت هذه القوى على مر السنين على ممارسة ضفوط مكثفة على الصرب والمونتينغريين وغيرهم من الأمم لإجبارهم على النزوح من كوسوفو بآعداد كبيرة . وفي مناخ الضفوط والخوف ، نزحت آلاف مؤلفة من هؤلاء المواطنين من كوسوفو ولم يتم وقف هذه العملية رغم جميع التدابير التي تم اتخاذها . ولهذه الأسباب كلها ، فإن الحالة في كوسوفو قد أصبحت على حافة نزاع مسلح بين المجموعات الإثنية سيؤدي بالتأكيد إلى سقوط الكثير من الضحايا .

٥ - ولقد نشأت هذه الحالة تحديداً في الآونة الأخيرة . وفي ظل هذه الظروف ، تتتحمل الدولة اليوغوسلافية مسؤولية واضحة فيما يتعلق باستخدام الوسائل الضرورية لضمان السلم والأمن لجميع المواطنين في ذلك الجزء من يوغوسلافيا ، وهو ما يمكن أن تفعله أية دولة أخرى استناداً إلى حكم القانون . وإننا إذ نشعر بأسف عميق لسقوط الضحايا ، إلا أنه كان لا بد من متع استمرار وتصاعد الاضطرابات التي كانت ستؤدي إلى نتائج أكثر خطورة بكثير .

٦ - إن تأمين السلم والسكينة لجميع مواطني كوسوفو بصرف النظر عن جنسيةهم أو دينهم هو شرط أساسى طبيعى لضمان العمل الطبيعي للمؤسسات الديمقراطية وتأمين التمتع بحقوق الإنسان وممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة دون أية عوائق . وعلاوة على ذلك ، فإن حفظ القانون والنظام في كوسوفو يمثل أيضاً شرطاً أساسياً لتحقيق هدفنا الرئيسي في هذه المرحلة ، وهو تنفيذ برنامج يوغوسلافيا المتمثل في إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية عميقة وتعزيز الديمقراطية الكاملة في المجتمع كله وبالتالي في كوسوفو أيضاً .

٧ - وإنني أعتبر أن إقامة يوغوسلافيا مستقرة ومزدهرة في ظل ضمان الحريات السياسية وحقوق الإنسان التي يستند تعزيزها إلى النتائج التي تم تحقيقها بالفعل ليست في مصلحة يوغوسلافيا وحدها بل إنها تخدم المملحة الاعم أيضاً . ونحن نبذل جهوداً عظيمة لضمان سير هذه العمليات الديمقراطية الإيجابية دون أية عوائق في بلدي وذلك كجزء من التحولات العميقة الجارية في أوروبا وفي العالم . ومن الطبيعي أن تتوقع التفهم والدعم في هذا الخصوص ولا سيما من البلدان المجاورة قبل جميع البلدان الأخرى .

٨ - إن موقف أعلى المسؤولين الممثلين لجمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية الذي يشجع أولئك الذين يعملون على زعزعة الاستقرار في كوسوفو هو موقف أقل ما يقال فيه إنه مثير للدهشة ، ذلك لأن زعزعة الاستقرار في المنطقة لا تخدم بالتأكيد المصلحة الوطنية لذلك البلد أيضاً . وقد استرعينا تكراراً اهتمام حكومة جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية إلى هذه الحقيقة .

٩ - ولست أود أن أجري في هذه المناسبة مقارنة بين حالة حقوق الإنسان والحرريات في كوسوفو ، أي الحرريات والحقوق التي يتمتع بها الألبان في يوغوسلافيا ، والحالة السائدة في ألبانيا في هذا الخصوص ، أو بين وضع المواطنين الألبان في يوغوسلافيا ووضع المقدونيين والمونتينغريين والصربي وغيرهم من الأقليات الوطنية في ألبانيا . وبالمثل ، فإنني لا أود أن أطرح السؤال حول ما إذا كان من الممارسات الأخلاقية تشجيع الاضطرابات فيما بين المواطنين الألبان في يوغوسلافيا مما يعرض حياتهم للخطر أيضاً .

١٠ - وأخيراً اسمحوا لي أن أشدد على أن سياسة تطوير علاقات حسن الجوار تظل هدفاً دائمًا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية . ونسعى جاهدين بهذه الروح إلى تعزيز العلاقات والتعاون مع البلدان المجاورة ، بما فيها جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية ، على أساس نفس المبادئ وسعياً إلى تحقيق نفس الأهداف . ومن هذا المنطلق ، ستواصل يوغوسلافيا الأسهام في تعزيز التعاون الأقليمي والثقة والتفاهم في منطقة البلقان مما يسهم في زيادة تحسين العلاقات في أوروبا .

١١ - وبالطبع فإن جهود يوغوسلافيا وحدها ليست كافية . فالثقة والتعاون يتطلبان حسن النية وبذل الجهد من كلا الجانبين . وقد تم توضيح هذه الحقيقة أيضاً لحكومة جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية في مناسبات عديدة . وفي هذا الخصوص ، نسود أن نعتقد بأن هذه الرسالة ستساعد أيضاً في تشجيع ذلك النوع من الحكم والمسؤولية الذي لا بد منه في العلاقات بين الجيران .

(توقيع) : بوديمير لونكار